

Distr.: General
21 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٥٤ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقررة: إيزيلين لارسن (النرويج)

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم من الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في عام ٢٠١٥، ويقدم بياناً مفصلاً عن الحالة المالية الراهنة للوكالة. وقد اعتمد الفريق العامل التقرير بالإجماع في اجتماعه المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعلى غرار التقارير السابقة، ينتهي هذا التقرير بملاحظات ختامية موجهة إلى جميع الدول الأعضاء.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121015 081015 15-15991 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). بموجب قرارها ٢٦٥٦ (د-٢٥) ليتولى دراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية إلى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل إلى حلول للمشاكل الناشئة عن الأزمة المالية التي تعانيها الوكالة. وقد أنشئت الأونروا بموجب قرار الجمعية ٣٠٢ (د-٤)، وجدّدت الجمعية ولايتها مؤخرا في قرارها ٧٦/٦٨.
- ٢ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ويرأس الفريق حاليا ي. هاليت شيفيك من تركيا.
- ٣ - وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وفي جميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل (الوثيقة A/69/391 في عام ٢٠١٤)، واتخذت قرارات أحاطت فيها علما مع التقدير بالجهود التي يبذلها الفريق العامل (القرار ٨٨/٦٩).

ثانيا - أنشطة الفريق العامل

- ٤ - عُقدت الجلسة العادية الأولى للفريق العامل برئاسة ي. هاليت شيفيك، الممثل الدائم لتركيا، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي الجلسة، عرض مدير مكتب تمثيل الوكالة في نيويورك آخر ما استجد على صعيد الحالة المالية الخطيرة التي تواجهها الوكالة وعلى صعيد الأوضاع في ميادين عملها. وقام نائب مدير شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا بإدارة الشؤون السياسية بإطلاع أعضاء الفريق العامل على آخر التطورات السياسية في المنطقة. ثم اجتمع الفريق العامل على مستوى الخبراء في الجلسات الثانية والثالثة والرابعة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر على التوالي، واعتمد هذا التقرير في ١٧ أيلول/سبتمبر بحضور الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة ومدير مكتب الأونروا في نيويورك ونائب مدير شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا.

ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٥ - بينما تحتاج الأزمات مختلف أنحاء الشرق الأوسط، تبقى الأونروا بمثابة ركيزة للاستقرار؛ غير أن عدم كفاية الموارد يشكل تهديدا للدور الذي تضطلع به الأونروا على صعيد تحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية. وحتى منتصف عام ٢٠١٥، كانت توقعات الأونروا تشير إلى أنه لن يمكنها الاستمرار في التنفيذ الكامل لأبسط الأنشطة الأساسية الصادر بها تكليف من الجمعية العامة - توفير التعليم والرعاية الصحية الأولية والإغاثة للفئات الأكثر ضعفا - إلى ما بعد أيلول/سبتمبر إذا لم يتم التعجيل بتوفير الموارد اللازمة. وقد تعرّضت الأونروا لأخطر أزمة مالية عرفت في العقود الأخيرة. ومع توقُّع تجاوز عجز الميزانية الأساسية ١٠٠ مليون دولار في تموز/يوليه ٢٠١٥، تواجه الأونروا تحديات هائلة. وفي ظل التدابير التقشفية الصارمة المطبقة بالفعل، قرّرت الوكالة الاستمرار حتى نهاية عام ٢٠١٥ في تقديم الخدمات التي تُعتبر منقذة لحياة اللاجئين الفلسطينيين أو لازمة لرفاههم وسلامتهم (البرامج الصحية، وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، وخدمات الصرف الصحي، والمساعدة في حالات الطوارئ). غير أن هذا كان معناه عدم توافر الموارد الكافية لمنظومة مدارس الأونروا التي يعتمد عليها نصف مليون من أطفال اللاجئين الفلسطينيين. وفي ظل عدم توافر التمويل الإضافي المطلوب لسدّ العجز البالغ ١٠١ مليون دولار بأكمله، اضطرت الأونروا إلى إعلان وقف العمل في جميع مدارسها اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٥، وهو ما يهدّد فرص تعليم أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طفل لمدة غير معلومة. ولمعالجة هذه الأزمة، تواصلت الوكالة بصورة مكثفة مع الأطراف المعنية لحشد الموارد اللازمة. وفي أعقاب اجتماع استثنائي للجنة الاستشارية للأونروا عُقد في ٢٦ تموز/يوليه، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرا خاصا للمفوض العام للأونروا بشأن الأزمة المالية التي تواجهها الوكالة (انظر الوثيقة A/70/272). وقد اتخذت الوكالة من جانبها تدابير استثنائية لخفض النفقات وسد جزء من العجز وإثبات التزامها بتعظيم وفورات الكفاءة. وشملت التدابير رفع الحد الأقصى لعدد التلاميذ في الفصل الدراسي الواحد في مدارس الأونروا إلى ٥٠، وهو إجراء يهدد نوعية التعليم الذي يتلقاه أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طفل فلسطيني؛ وتقليل عدد الموظفين الدوليين الممولين من الميزانية الأساسية للوكالة؛ وفرض تجريد للتعيين في الوظائف غير الحيوية لتقديم الخدمات الأساسية. وكانت هناك احتجاجات في مجتمعات اللاجئين على هذه الإجراءات، وحدثت توترات في بعض المخيمات. وكانت استجابة الأطراف المعنية قوية، حيث وجّه الأمين العام والحكومات المضيفة والمانحة نداءات

لدعم الأونروا. وبحلول أواخر آب/أغسطس، كانت قد أعلنت تعهّادات بتقديم نحو ٨٠ مليون دولار من التمويل الإضافي، إلى جانب وجود مؤشرات على اعتزام جهة مانحة رئيسية تقديم ٢٠ مليون دولار أخرى لسد عجز سنة ٢٠١٥ برمّته. ولاحظ الفريق العامل مع التقدير أن حوالي نصف التبرعات الإضافية المعلنة جاء من جهات مانحة عربية، وهو ما يدلّ على التزام هذه الجهات بالمساعدة في الإبقاء على نشاط الأونروا. ولئن تم إيجاد حل للأزمة المالية لسنة ٢٠١٥، فإن هناك تحديات كبرى تخيّم على آفاق المرحلة المقبلة. وسيلزم اتخاذ قرارات بالغة الصعوبة لمعالجة مسألة العجز المتكرّر في ميزانية الأونروا، كما يلزم في الوقت ذاته تغيير النهج المتبع في تمويل الوكالة، بما في ذلك اتخاذ الدول الأعضاء إجراءات قوية، واتباع أساليب مبتكرة للتمويل، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة للأونروا. فإن فرص استمرار عمليات الوكالة من الأساس قد باتت على المحك.

٦ - ويبلغ حجم الجزأين النقدي والعيني من الصندوق العام لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ١,٤ بليون دولار، وهذا يشمل العنصر النقدي المرصود للاحتياجات البرنامجية بقيمة ٧٢٩,٣ مليون دولار لعام ٢٠١٤ و ٧٤١,٥ مليون دولار لعام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مساعدات عينية بمبلغ ٢,٣ مليون دولار في كل سنة من السنتين. وتشمل الميزانية النقدية لسنة ٢٠١٥ البالغة ٧٤١,٥ مليون دولار مبلغاً قدره ٢٩,٩ مليون دولار ممولاً من الأنصبة المقرّرة للأمم المتحدة لتغطية تكاليف ١٥٠ وظيفة دولية ممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥، كان المركز النقدي المتوقع للصندوق العام عند نهاية السنة عجزاً قدره ٢٤,٨ مليون دولار، وقد أمكنت موازنة الصندوق فعلياً بفضل التعهّادات الإضافية المشار إليها في الفقرة ٥ من هذا التقرير. ويلاحظ الفريق العامل مع بالغ القلق أنه إذا لم يتم التغلّب على العجز النقدي المتوقع المذكور آنفاً، ستصبح الوكالة غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها المالية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وهذا يشمل عدم قدرتها على دفع مرتبات موظفيها البالغ عددهم ٣٠.٠٠٠، إلى جانب اضطرارها إلى اتخاذ تدابير أخرى قد تنتقص بشدة من الخدمات المقدّمة لما يربو على خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجّل.

٧ - وقد قدمت الوكالة إلى الفريق العامل تفاصيل عن حجم أزمة التمويل التي تواجهها وطبيعتها، وعن الجهود المستمرة التي تبذلها لمعالجة المسألة. وتشمل هذه الجهود تنفيذ استراتيجيتها لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، ووضع استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١،

والإصلاحات الجارية، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة على النحو المبين في الفقرة ٤ من هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الإدارة تنفيذ التدابير التقشفية التي تم في إطارها تأجيل المصروفات الرأسمالية وخفض تكاليف السفر وتكاليف الخدمات الاستشارية الممولة من الميزانية الأساسية للوكالة.

٨ - ويعرب الفريق العامل عن تقديره للجهود التي تبذلها الأونروا، ويحث الوكالة على المضي بخطوات الإصلاح وغيرها من الخطوات المتخذة صوب التخفيف من العجز المزمن في ميزانيتها. ويحث الفريق الجمعية العامة على استكشاف سبل تقديم مزيد من الدعم للوكالة. وأعربت الوكالة عن امتنانها العميق لما قدموه من تبرعات سخية، ولا سيما في ظل التحديات المالية التي تجابه حول العالم. ففي عام ٢٠١٢، قدمت الجهات المانحة تبرعات كبيرة أتاحت للأونروا سدّ فجوتها المالية. وقد تمكنت الأونروا من دفع مرتبات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ كاملةً بفضل تلقّيها أموالاً إضافية بقيمة ٦,٦٥ ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي، و ١٠ ملايين دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، و ٣,٣ ملايين فرنك سويسري من سويسرا، إلى جانب تلقّيها تمويلاً مسبقاً لتكاليف الدعم البرنامجي بقيمة ٣,٩ ملايين دولار من المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى التدابير التقشفية وتعليق سداد الأموال للدائنين. ونتيجة لذلك، تمكنت الأونروا من سداد كامل تكاليف تقديم الخدمات الأساسية، وهي التكاليف التي تتكون بشكل رئيسي من دفع مرتبات المعلمين والأطباء والمرضى والأخصائيين الاجتماعيين. وفي عام ٢٠١٥، يستمر ارتفاع تكاليف الأونروا التشغيلية نتيجة لتزايد احتياجات اللاجئين مع نمو تعدادهم، فضلاً عن عوامل أخرى للتكلفة من قبيل تأثيرات أسعار صرف العملات، ونقصان مساهمات الجهات المانحة عمّا كان متوقعاً، والتعديلات التي أدخلت على المرتبات لكي تعادل مرتبات العاملين في القطاع العام في البلدان المضيفة التي تعمل فيها الأونروا. وبسبب ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة لتقديم الخدمات الأساسية في الميزانية التشغيلية للوكالة، يصعب تقليل الإنفاق لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل من التدفقات النقدية ولسدّ العجز التمويلي المتوسط الأجل. وتعتمد الأونروا بشكل شبه كامل على التبرعات للاضطلاع بولايتها وتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين يزدادون عدداً وهمّشاً، حيث يبلغ تعدادهم الحالي ٥,٢ ملايين شخص مسجّل لدى الوكالة. وإذا ما أُريد للوكالة أن تستمر في تقديم الخدمات، يظل من الضروري تزويدها بدخل أكبر حجماً وأكثر قابلية للتنبؤ به. ويلزم زيادة التمويل، ولا سيما خلال الربع الأول من السنة، فهذه هي الفترة التي تشهد عادةً مستويات منخفضة من تدفقات مساهمات الجهات المانحة، بينما تظل تكاليف الوكالة مرتفعة وثابتة هيكلياً. وقد جددت الوكالة نداءاتها إلى الجهات المانحة لكي تبذل مزيداً من الجهود لتمويل ميزانية الصندوق العام

بالكامل، مشيرةً إلى أن الأونروا هي المصدر الرئيسي للخدمات الأساسية التي تقدّم إلى اللاجئين الفلسطينيين. ولاحظ الفريق العامل أنه ولئن كانت التحديات التي تُجابه على صعيد التمويل والميزانيات تعمّ مختلف مكوّنات منظومة الأمم المتحدة، فإن بقاء المجتمع الدولي على التزامه تجاه اللاجئين الفلسطينيين يظل أمراً أساسياً في ظل عدم التوصل إلى حل عادل ودائم لمحتّهم، وفي ظل النزاعات المستمرة والاضطرابات المتصاعدة التي تشهدها المنطقة، والتي تخلّف آثاراً اقتصادية واجتماعية مدمّرة وتندّر بمزيد من زعزعة الاستقرار إن لم يتم تخفيف حدّتها على وجه السرعة.

٩ - وقد أبلغت الوكالة الفريق العامل بأن نقص التمويل ينال من نوعية خدماتها ويهدد استقرار المنطقة. كما يعرّض للخطر قدرة الوكالة على التنفيذ الكامل للإصلاحات الإدارية الكبرى التي شُرع فيها في عام ٢٠٠٦ والإصلاحات البرنامجية اللاحقة، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. واستناداً إلى إصلاح الهياكل الإدارية والتخطيط الاستراتيجي وتدابير الإبلاغ، أصبح تركيز جهود الإصلاح في السنوات الأخيرة منصبا على الجوانب البرنامجية. ومن ثم، أوجدت الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها الوكالة حالياً في مجال التعليم إطاراً فعالاً وكفؤاً للسياسات والاستراتيجيات والهياكل التنظيمية التي تحسّن القدرة على تطوير قدرات المعلمين ومديري المدارس تطويراً مُجدياً محدد الأهداف. وبهذه الطريقة سيُحدث الإصلاح تحوّلاً في ممارسات التدريس في الفصول الدراسية بحيث تتيح دعماً أفضل لتطوير مهارات ومعارف وكفاءات تلاميذ مدارس الأونروا البالغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠. ومن شأن هذا الأمر أن يمكن أطفال اللاجئين الفلسطينيين من العيش بشكل أكثر اكتمالاً وإنتاجية على المستوى الفردي، ومن الإسهام الإيجابي في المجتمعين المحلي والعالمي، وهو ما يتفق وأهداف الوكالة الأساسية على صعيد التنمية البشرية. وسيفضي ترسيخ الإصلاحات وإدامتها إلى مزيد من الارتقاء بمستوى الكفاءة وإلى خفض التكاليف التي تضطر الأونروا إلى تكبّدها عندما يعيد الأطفال الراسبون السنة الدراسية، وهي التكاليف التي قد تبلغ ما يناهز ١٠ ملايين دولار سنوياً. والتعليم هو أيضاً المجال البرنامجي الأكثر تأثراً بالأزمة المالية. فقد كان على الوكالة أن تتخذ تدابير للحد من وقوع زيادات أكبر في التكاليف، وتسنى لها ذلك من خلال تجميد توظيف المعلمين الجدد ورفع العدد الأقصى للتلاميذ داخل كل فصل دراسي. وهذان تديران من شأنهما أن يفضيا إلى تراجع نوعية الخدمات التعليمية. وتأثير ذلك يطال بصفة خاصة مجال التعليم في قطاع غزة حيث تقدّم ٢٧ ٠٠٠ من المرشحين المؤهلين بطلبات لشغل ٢٠٠ وظيفة.

١٠ - وسعياً لتحسين فعالية خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تقدمها الوكالة، وتصدياً للتحديات الناشئة من قبيل تزايد انتشار الأمراض غير المعدية، اعتمدت الأونروا في عام ٢٠١١ مجموعة إصلاحات في مجال الصحة تقوم على نهج أفرقة الصحة الأسرية. ويوفر نموذج أفرقة الصحة الأسرية الرعاية الصحية الأولية الكلية والشاملة للأسرة بأكملها، ويوطد بذلك العلاقات الطويلة الأمد بين مقدم الرعاية والمريض/الأسرة. ونطاق هذا الإصلاح أخذ في الاتساع، فقد شمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حوالي ١٠٠ من أصل ١٣٧ مركزاً صحياً. وتساعد مجموعة الإصلاحات الصحية على احتواء ازدياد بعض تكاليف الرعاية الصحية، وذلك بتحسين نوعية وفعالية الرعاية الأولية، ومن ثم، الحد من إحالة الحالات إلى العلاج في المستشفيات. بما ينطوي عليه ذلك من كلفة باهظة، وترشيد كمية الأدوية الموصوفة. وتتخذ الأونروا أيضاً خطوات استباقية من أجل التصدي للفقر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. وما فتئت إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية التابعة لها تركز على تحقيق التكامل في ما بين عناصر برامجها، مع الحرص على تحسين استقرار المجتمعات المحلية. ولا يزال الدعم المادي والاجتماعي يُقدّم للاجئين الفلسطينيين الأكثر عرضة للتهديم، وذلك من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإدارة، إذ تعمل مع الشباب بوصفهم عوامل حفّازة للتغيير الإيجابي في المجتمع، تسعى إلى تحديد الفرص المتاحة للاجئين الشباب كي يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم المحلية، وبالتالي التخفيف من حدة دورات الفقر المتوارث من جيل إلى جيل.

١١ - ونتيجة لتراكم عجز الميزانيات ولنقص التمويل الذي بلغ مستويات قياسية، بما يترتب على ذلك من تحديات مالية حرجة لا قبل للوكالة بتحملها، من الضروري القيام بما يلي:

(أ) زيادة الأموال المقدمة من الجهات المانحة الحالية والناشئة وأعضاء جامعة الدول العربية كي يتسنى الحفاظ على الخدمات المطلوبة المقدمة في إطار الصندوق العام للوكالة، مع القيام في الوقت نفسه بتوسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة تمويل المشاريع ونداءات الطوارئ، بوسائل تشمل إقامة الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومع القطاع الخاص والمؤسسات؛

(ب) استعادة الوكالة لعافيتها المالية عن طريق ضمان الحصول على مستويات مناسبة من التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به؛

(ج) إعادة إنشاء احتياطات رأس المال المتداول، التي استُنفذت بالكامل في عام ٢٠١٤، مما أرغم الأونروا على العمل دون احتياطات؛

(د) النهوض بالجهود الرامية إلى احتواء التكاليف وتحسين الكفاءة من حيث التكلفة، وتحسين الفعالية، وتعزيز الشراكات من أجل إحداث أكبر أثر ممكن في حياة اللاجئين الفلسطينيين في حدود الموارد المقدمة؛

(هـ) التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين على نحو يغلب عليه الطابع الاستراتيجي بدرجة أكبر عن طريق إبراز صورة موحدة أقوى للهوية المؤسسية للوكالة واستخدام التكنولوجيا المبتكرة؛

(و) تحسين حشد الموارد والاتصال الاستراتيجي من أجل استثمار الفرص على نحو ممنهج بدرجة أكبر، والقيام بأنشطة الدعوة وإطلاق النداءات بطريقة أكثر استباقية وابتكاراً.

١٢ - وقد قدمت الوكالة للفريق العامل معلومات مستكملة عن بعض الخطوات التي تتخذها لتحسين النهج الاستراتيجي الذي تتبعه في حشد الموارد بما يتفق مع القرار ٢٧٢/٦٥ والقرارات اللاحقة بشأن الموضوع ذاته، والتي حثت فيها الجمعية العامة المفوض العام على مواصلة جهوده الرامية إلى ضمان استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية وزيادته وتعزيز الإيرادات الآتية من الجهات المانحة غير التقليدية. ومن ضمن أولويات الوكالة سعيها حالياً إلى توطيد علاقاتها مع الدول الأعضاء المهتمة بزيادة الدعم المالي الذي تقدمه للأونروا. وقد عين المفوض العام كبير مستشارين لدعم عمله في هذا المجال. وهذه الخطوات الجديدة، التي تستفيد من الجهود التي بدأت منذ بضع سنوات، قد أدت إلى زيادة التبرعات المقدمة من الأسواق الناشئة، حيث قدمت عدة بلدان منها أذربيجان وباكستان والبرازيل وكولومبيا وماليزيا والمكسيك وناميبيا والهند تبرعات سخية. وقد بات الشركاء العرب، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية (ثالث أكبر الجهات المانحة في عام ٢٠١٤)، يقدمون حصة كبيرة من موارد الوكالة. وتحرز وحدة الشراكات في الأونروا، التابعة لإدارة العلاقات الخارجية والاتصال، تقدماً في تطوير التحالفات الرئيسية مع الجهات المانحة من القطاع الخاص. فقد حشدت ٢٦ مليون دولار من الإيرادات الآتية من القطاع الخاص، حيث تم تلقي تبرعات كبيرة من منظمة الإغاثة الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٤. وبذلك يكون هذا النوع من التبرعات قد تضاعف أربع مرات على مدى ثلاث سنوات، ويُستكمل هذا بهبات عينية تبلغ قيمتها ١٢ مليون دولار. ودعم الجزء الأكبر من هذه الأموال استجابة الأونروا لحالة الطوارئ في غزة، وبدرجة أقل استجابتها لحالة الطوارئ في الجمهورية العربية السورية. وتشرف هذه الوحدة أيضاً على تشغيل سبع عمليات لا مركزية لجمع الأموال وتنسيق

الأنشطة التي يشارك فيها محمد عساف، سفير الشباب الإقليمي الأول للأونروا. وفي مجال تمويل الأنشطة الأساسية، تظل الجهات المانحة الخمس الأكبر للوكالة هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والسويد والنرويج. ورغم هذه الجهود، ما زال نقص التمويل الذي تعاني منه الوكالة يتفاقم.

١٣ - وبالنظر إلى هيكل تكاليف الأونروا وإلى عدم إمكانية التنبؤ ببيئة التمويل واعتماد الوكالة على التبرعات، فإنها ترى أن من الحصادة، لكي تكون ممارستها متماشية مع أفضل الممارسات الشائعة في القطاعين العام والخاص، الإبقاء على رصيد رأس مال متداول يكفي لتغطية احتياجاتها النقدية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ الرصيد النقدي في الصندوق العام للأونروا ما قدره ٣ ملايين دولار، بينما تبلغ التدفقات النقدية الخارجة ما قدره ٥٧ مليون دولار شهريا، بواقع ٤٧ مليون دولار لتكاليف الموظفين و ١٠ ملايين دولار للتكاليف غير المتصلة بالموظفين. وهذا يعني أن الأونروا ما برحت تفتقر إلى رأس المال المتداول. وسيلزم ضخ مبلغ قدره ١٧١ مليون دولار كرأس مال متداول لإنشاء احتياطي يحقق حدًا أدنى من الأمان، لأن التكاليف ترتفع بوتيرة أسرع من معدل نمو الإيرادات الآتية من الجهات المانحة. وقد تجلّى العجز النسبي في النقدية اللازمة للوفاء بالاحتياجات التشغيلية في أمور شتى. فأولا، استنفذ الآن رأس المال المتداول للوكالة بأكمله تقريبا. وثانيا، اضطرت الوكالة في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية إلى تعليق سداد الأموال للدائنين مؤقتا بسبب نقص النقدية. ففي نهاية عام ٢٠١٤، أُجّل سداد مبلغ ٧,٥ ملايين دولار من مدفوعات الدائنين إلى أوائل عام ٢٠١٥. وثالثا، اضطرت الأونروا في كل سنة من السنوات الخمس الماضية إلى صرف الموارد على سبيل السلف من ميزانية السنة التالية، الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى مفاقمة العجز في كل سنة.

١٤ - ويرد في ميزانية مشاريع الوكالة أساسا بيان للاحتياجات الرأسمالية لبرامجها، بالإضافة إلى النفقات المتصلة بتحسين الصحة البيئية وإصلاح المأوى. وتغطي هذه الاحتياجات بناء المدارس والمراكز الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي وتوسيعها، وأنشطة تحسين المخيمات عموما، وذلك بالتنسيق مع السلطات المعنية. وتبلغ ميزانية المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ٤٨٥,٩ مليون دولار؛ وتبلغ ميزانية المشاريع لعام ٢٠١٤ ما مقداره ٢٤٧,٤ مليون دولار، ومن هذا المبلغ ٥٥,٩ مليون دولار تعهّدت الجهات المانحة بتقديمها حتى آخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتبلغ الأموال المقبوضة ٢٦,٨ مليون دولار، مما يترك عجزا بمقدار ١٩١,٥ مليون دولار على أساس المبالغ التي تم التعهد بدفعها، وبمقدار ٢٢٠,٦ مليون دولار على أساس التبرعات المقبوضة بالفعل. وفيما يتعلق بميزانية

المشاريع لعام ٢٠١٥، فمن أصل مجموع الاحتياجات البالغ ٢٣٨,٤ مليون دولار، تعهدت الجهات المانحة بتقديم مبلغ قدره ٧٣,٤ مليون دولار حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥. وبلغت الأموال المقبوضة ١٨,٥ مليون دولار، مما يترك عجزاً قدره ١٦٥,٥ مليون دولار على أساس التبرعات المعلنة و ٢٢٠,٤ مليون دولار على أساس التبرعات المقبوضة بالفعل. ويساور الفريق العامل قلق إزاء نقص تمويل المشاريع نظراً لحاجة الوكالة الماسة إلى تشييد مرافق جديدة وتحسين القائم منها بما يمكنها من تلبية احتياجات اللاجئين الذين يتزايد عددهم ووقف تدهور المنشآت القديمة وتقديم خدمات ذات جودة عالية إلى اللاجئين الفلسطينيين.

١٥ - ونقلت الوكالة إلى الفريق العامل شعورها بالقلق لعدم توافر موارد لتغطية المبالغ التي تُدفع للموظفين عند إنهاء الخدمة، والتي قُدّرت في مراجعة الحسابات بـ ٥٢٤,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (أي بزيادة قدرها ٣٢,٨ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٤٩١,٧ مليون دولار في السنة السابقة)، على أساس التكاليف الحالية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأونروا. وإذا ما تطلب الأمر أن تتصرف الأونروا بمزيد من المرونة في الاستخدام الكفؤ لموظفيها، فيتعين أن تُتاح على الفور أموال كافية لدفع المبالغ اللازمة لتغطية مستحقات إنهاء الخدمة. وأشارت الوكالة إلى أن خفض حجم القوة العاملة من الأفراد من غير الموظفين يجب أن يتم وفقاً لقانون العمل المحلي، مما قد يؤدي إلى التزامات تتعلق بدفع مستحقات إنهاء الخدمة والمدفوعات المتصلة بها. ولذلك، تود الأونروا، في سياق القرار ٢٧٢/٦٥ المتعلق بتعزيز قدرتها الإدارية، أن توجه انتباه الجمعية العامة إلى ضرورة تحديد مصادر التمويل المحتملة التي يمكن الاستعانة بها على سبيل الاحتياط لدفع تعويضات إنهاء الخدمة عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى سبيل التصدي للفجوة الخطيرة غير المسبوق في تمويل الصندوق العام في عام ٢٠١٥، وضعت الوكالة آلية محددة الإطار الزمني لإنهاء الخدمة الطوعي المبكر تتجاوز نظام التقاعد الطوعي المبكر، وذلك بغية إتاحة الفرصة للموظفين كي يختاروا مغادرة الخدمة في الوكالة طوعاً. وإنهاء الخدمة الطوعي المبكر هو إجراء من ضمن سلسلة من الإجراءات الإدارية، ومنها تجميد التوظيف العام الذي بدّته الإدارة في منتصف عام ٢٠١٥ مع وجود استثناءات تتطلب موافقة المكتب التنفيذي، التي تتخذها الوكالة لضمان استخدام الأموال المتاحة بالطريقة المثلى التي تضمن الاحتفاظ بالخدمات الحيوية.

١٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وصل المبلغ الكلي لضريبة القيمة المضافة المستحقة للوكالة عن الخدمات والسلع التي تم شراؤها للضفة الغربية وغزة نحو ٩٦,٨ مليون

دولار، وهذا أكبر مبلغ على الإطلاق تدين به السلطة الفلسطينية للوكالة. ففي أواخر عام ٢٠١٣، عقب مناقشات مع السلطات الفلسطينية المعنية، حصلت الأونروا على إعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المشتراة، رهنا باستيفاء شروط محدّدة. ومنذ ذلك الوقت، أُعفيت تقريباً جميع العقود الجديدة المبرمة اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت ضريبة القيمة المضافة المدفوعة في الضفة الغربية وغزة أقل بنسبة ٦٢ في المائة مما كانت عليه في السنة السابقة، وهذا ما يعزى بالكامل إلى انقضاء أجل العقود التجارية القديمة.

١٧ - وأبلغ الفريق العامل أيضاً بأن الوكالة لا تزال تشعر بالقلق إزاء تكاليف الأونروا المتعلقة بالموظفين الإضافيين والمرور العابر واللوجستيات الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية المتصلة بإغلاق المناطق والأمن في غزة، والتي بلغت أكثر من ٧,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٤. وهذا يعادل تكاليف بناء أربع مدارس للأونروا في غزة أو توزيع الأغذية على ما يزيد عن ٨٦٨ ٠٠٠ مستفيد حالياً على مدى خمسة أسابيع. وإثر اكتشاف إسرائيل نفقا يخترق حدودها انطلاقاً من غزة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، فرضت الحكومة الإسرائيلية إجراءات أمنية وقيوداً إضافية على إمكانية الوصول، وذلك من قبيل قيام الموظفين الدوليين بالإشراف اليومي على مصانع الإسمنت في غزة، الأمر الذي يزيد من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الوكالة طوال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. واستلزم الوفاء بمتطلّبات الإشراف اليومي على مصانع الإسمنت تعيين مهندس دولي للإشراف على عملية نقل الإسمنت وضمان سلامتها، وذلك من أجل كفالة مواصلة برنامج التشييد الذي تضطلع به الأونروا في قطاع غزة. وواصلت إسرائيل أيضاً فرض رسوم عبور على الشاحنات التي تدخل إلى قطاع غزة، مما اضطر الأونروا إلى دفع مبلغ ٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وترى الوكالة أن هذه الرسوم هي ضريبة مباشرة يجب أن تُعفى الوكالة منها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن كمية البضائع التي تحصل عليها الوكالة متناسب، لفترات طويلة، مع التزامات البلد بمقتضى اتفاق كوماي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧، ومع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يهيب الفريق العامل بجميع الأطراف المعنية إلى تيسير مهمة الأونروا وتخفيض تكاليف تقديم هذه الخدمات إلى أدنى حد.

١٨ - وفي بداية التصعيد العسكري في الفترة ما بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، أعلنت الأونروا حالة الطوارئ في جميع المناطق الخمس من قطاع غزة. وفي إطار الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة والعاجلة لأهالي غزة، تسعى الوكالة، على النحو الوارد في نداء الطوارئ العاجل الذي أطلقته للأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٥ للحصول على مبلغ

٣٦٦,٦ مليون دولار من أجل عملياتها الطارئة في غزة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك مبلغ ١٢٧ مليون دولار من أجل توفير مأوى الطوارئ والإصلاحات وإدارة المراكز الجماعية، ومبلغ ١٠٥,٦ ملايين دولار لتوفير المساعدات الغذائية الطارئة، ومبلغ ٦٨,٦ مليون دولار من أجل تقديم النقد مقابل العمل في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، فإن مجموع الأموال التي تطلبها الوكالة لتمكينها من توفير مأوى الطوارئ يبلغ ٧٢٠ مليون دولار. ومع ذلك، لم يتم التعهد سوى بمبلغ ٢٢٧ مليون دولار لتحقيق هذه الغاية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، مما يخلق عجزاً تبلغ قيمته أكثر من ٤٩٣ مليون دولار. ونظراً لاتساع نطاق النزاع الذي نشب في الربع الثاني من عام ٢٠١٤، شغلت الأونروا ٩٠ مأوى طوارئ، في ذروة النزاع، لفائدة حوالي ٣٠٠.٠٠٠ من المدنيين المشردين داخلياً. وقد مكّنت خطة انتقالية للمشردين داخلياً من العودة ببطء إلى تشغيل المباني المدرسية كمراكز تعليمية ووفّرت خياراً إيجابياً لإعادة توطين الأسر المتضررة. ويحيط الفريق العامل علماً بالعواقب الوخيمة المستمرة التي يخلفها النزاع المدمر على العمل الذي تقوم به الأونروا في غزة، وب حاجة الوكالة المستمرة إلى تحسين الدعم المقدم من الجهات المانحة بينما تتعافى غزة من النزاع. ويشجع الفريق أيضاً الجهات المانحة على سداد التبرعات التي تعهّدت بها في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والنظر في تقديم تبرعات جديدة إلى الأونروا في غزة.

١٩ - ويتعين على الأونروا، لكي تحصل على الموافقة على استيراد مواد البناء إلى غزة، أن تقدم إلى منسق أنشطة حكومة إسرائيل في الأراضي مقترحات تفصيلية، بما في ذلك التصميمات وفواتير الكميات. ويحيط الفريق العامل علماً بأن جميع مشاريع البناء في الوكالة، والتي لم يُتَّ في بعضها لسنوات، قد تمت الموافقة عليها بعد نزاع عام ٢٠١٤، وإن ظل استيراد المواد بطيئاً ولا يمكن التنبؤ به. ويحيط الفريق العامل علماً أيضاً بأن الأمم المتحدة وحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد اتفقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على إنشاء آلية إعادة إعمار غزة التي تهدف إلى تيسير دخول مواد البناء إلى غزة من أجل إعادة البناء. وقامت الآلية بتيسير دخول ٨٤٧ ٥ شاحنة تحمل مواد البناء في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٥. وبلغ مجموع قيمة مشاريع البنية التحتية للأونروا، التي بلغت مراحل مختلفة من التصميم إلى الإنجاز، ما مقداره ١٩٥,٩ مليون دولار، وذلك باستثناء إصلاح المأوى وإعادة بنائها بعد نزاع عام ٢٠١٤ في إطار الآلية المؤقتة. وتشمل مشاريع التشييد بالأونروا المدارس والمراكز الصحية ومرافق الصرف الصحي ونظم الصرف والإمداد بالمياه، وكذلك مشروع إسكان في رفح. وتعد هذه المشاريع بمثابة استثمارات مهمة في البنى التحتية للحيز الساحلي، وهي توفر فرص العمل التي تملس الحاجة إليها. وتنشأ فرص العمل في موقع التشييد من خلال التعاقد على أعمال البناء وسلسلة إمداد مواد البناء. ويحيط الفريق العامل علماً بأن نظام

الدخول الذي كان قائما قبل بدء الأعمال العدائية في منتصف عام ٢٠١٤ ظل دون تغيير حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥. غير أن الوكالة واجهت تحديات فيما يتعلق بعملية إحضار مواد البناء العادية الموافق عليها مسبقا إلى غزة لمشاريع البناء التي تديرها الأونروا. ولم تتم إعادة بناء أي منزل من المنازل التي دمرت خلال نزاع منتصف عام ٢٠١٤ حتى آب/أغسطس ٢٠١٥. ولاحظت الأونروا علامات تحسن في عملية إعادة الإعمار، حيث تم السماح لما يقرب من ٧٠٠ أسرة بالمضي قدما في إعادة بناء منازلها، وبدأ ما يزيد على ١٦٠ أسرة، بما في ذلك ٥٣ من أسر اللاجئين الفلسطينيين، إعادة بناء منازلها. وفي هذا السياق، يأسف الفريق العامل لأنه، وفقا للبنك الدولي، تم حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ صرف ٢٧,٥ في المائة فقط من مبلغ ٣,٥ بلايين دولار المطلوب بشدة والذي تم التعهد بتقديمه لإعادة إعمار غزة في المؤتمر المعقود في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ولم يتم التعهد سوى بمبلغ ٢٢٧ مليون دولار من أجل برنامج الأونروا لتوفير مأوى الطوارئ، مما يخلف عجزا بلغ ٤٩٣ مليون دولار في آب/أغسطس ٢٠١٥.

٢٠ - ويكرر الفريق العامل الإعراب عن قلقه بشأن عدم إحراز تقدم في إزالة ما تبقى من قيود، ويحث إسرائيل على تكثيف جهودها لتخفيف القيود وزيادة كميات السلع التي تدخل غزة والسماح بالتصدير من غزة إلى العالم الخارجي. ويحيط الفريق العامل علما باستئناف الصادرات الزراعية، وإن كانت بكميات محدودة، من غزة في آذار/مارس ٢٠١٥. ويحيط الفريق العامل علما أيضا بالإعلان عن آخر معدلات البطالة التي بلغت ٤١,٥ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٥. ويشدد الفريق العامل مرة أخرى على ضرورة إحراز تقدم في معالجة الحالة الاقتصادية والإنسانية العامة في غزة، ويؤكد أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وبلغ متوسط معدل البطالة في عام ٢٠١٤ نسبة ٤٣,٩ في المائة، وهو أعلى مستوى سنوي سجل في غزة ومن أعلى المعدلات في العالم. وتظهر آخر دراسة استقصائية متاحة، وهي التي أجريت في عام ٢٠١٣، أن انعدام الأمن الغذائي في غزة كان في عام ٢٠١٣ لا يزال مرتفعا جدا عند نسبة ٥٧ في المائة. وينجم انعدام الأمن الغذائي عن ارتفاع معدلات الفقر الناشئة بدورها عن البطالة. فالأغذية متوافرة في الأسواق ولكن معظمها ليس في متناول الغالبية العظمى من السكان الفقراء. وفي حين اعتمد ٨٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين فقط على المعونة الغذائية في عام ٢٠٠٠، يحصل اليوم ٨٧٧ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين تقريبا على المساعدة الغذائية الربع سنوية. وينوه الفريق العامل بالدور الحيوي الذي تؤديه الأونروا في تقديم المساعدة الإنسانية والائتمانية في غزة. وإذ يشدد الفريق العامل على ضرورة ضمان التدفق الآمن والمستمر والمنظم للسلع والأشخاص عبر معابر غزة وتوفير المساعدات الإنسانية وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة، يؤكد أن

القيود التي فرضت لأول مرة في عام ٢٠٠٧ على الصادرات والواردات تزيد من الفقر، وتجعل السكان أكثر اعتماداً على خدمات الوكالة وتزيد من العبء الملقى على عاتقها بمواردها وقدراتها المنهكة بالفعل. ويدرك الفريق العامل أن الحالة في غزة غير مستدامة، وأنه يلزم إحراز تقدم صوب التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٢١ - وأبلغت الأونروا الفريق العامل بأن اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يعانون من آثار سياسات الحكومة وممارساتها في الضفة الغربية. ولا تزال القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على إمكانية الوصول والتنقل تحدّ بشكل خطير من حركة الناس والسلع والخدمات، وتزيد من التكاليف المالية التي تتحملها الأونروا من أجل تقديم المعونة الإنسانية الفعالة إلى اللاجئين. وهذه الحالة لا تعيق التنمية الاقتصادية فحسب، بل وتساهم أيضاً بشكل مباشر في ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي للاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار الحكومة الامتناع لفترة طويلة عن دفع إيرادات الضرائب التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية كان شديد التأثير على ميزانية السلطة. ولم تتمكن السلطة من دفع مرتبات موظفيها إلا بصورة جزئية لما يقرب من أربعة أشهر في بداية عام ٢٠١٥، وساهم هذا في ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، وقوض استراتيجيات التكيف لدى الفلسطينيين، بما في ذلك اللاجئين في الضفة الغربية. ولا يزال عدد الأسر المشردة قسراً التي تعرّضت لعمليات هدم المنازل أو لعنف المستوطنين الإسرائيليين مرتفعاً، ولا سيما في المنطقة حيم. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٥، كانت هناك ٤٠٥ حوادث متصلة بالعنف الذي يمارسه المستوطنون، بالمقارنة مع ٤٦٩ حادثة وقعت في الفترة نفسها عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، كان ٣٤ في المائة من الفلسطينيين الذين شردتهم عمليات الهدم الإدارية في الضفة الغربية لاجئين فلسطينيين. وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، كان ٦٢ في المائة من المشردين، أو ٣٢٠ شخصاً على الأقل من أصل ٥١٩، لاجئين فلسطينيين. وأثارت خطط التوسع الاستيطاني، التي تشمل مناطق تقع إلى الشرق من مدينة القدس، قلقاً عميقاً في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم نحو ٣٠٠ ٢ من اللاجئين الفلسطينيين البدو المعرضين لمزيد من خطر التشرد.

٢٢ - وأشار الفريق العامل إلى أن الأونروا وجّهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ نداء طوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٥ لجمع مبلغ ٤١٤,٤ مليون دولار، منه نسبة ٨٨,٥ في المائة لتغطية أنشطة في قطاع غزة و ١١,٥ في المائة لتغطية أنشطة في الضفة الغربية. وقد جُمع بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥ حوالي ٢٦ مليون دولار، أو ٥٨ في المائة من احتياجات التمويل لنداء الطوارئ في الضفة الغربية. ومع ذلك، لا يُتوقع جمع المزيد من المال.

ونظرا لهذا النقص، ستولى الأولوية للتدخلات في مجالي الحماية والصحة لضمان عدم وجود عجز كبير في هذه المشاريع يؤدي إلى تعطيل الخدمات. ومن المرجح أن تعاني تدخلات الأمن الغذائي من نقص فادح في التمويل، ومن المتوقع أن يحصل أقل من ٥٥ في المائة من الأسر المعيشية المستهدفة البالغة ٣٥ ٠٠٠ أسرة على مساعدات بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ومع أن الأونروا تدعو إلى التمويل الكامل لنداء الطوارئ، فقد تمكنت من تحقيق استقرار برامجها الإنسانية في الضفة الغربية في إطار الميزانية المتوقعة، ولا سيما من خلال إجراء إصلاح لبرنامج النقد مقابل العمل في حالات الطوارئ، وإقامة برنامج مشترك بين برنامج الأغذية العالمي والأونروا للقوائم الغذائية الإلكترونية في عام ٢٠١٤. وقد أدت الشراكة إلى حدوث وفورات كبيرة في التكاليف التي تتكبدها الوكالة، ولا سيما في ما يتعلق بتكاليف الموظفين ونفقات العمليات.

٢٣ - ويلزم الأونروا من أجل الاستمرار في عمليات الطوارئ التي تنفذها في غزة ما لا يقل عن ٢٧٥ مليون دولار، معظمها للمساعدات الغذائية وإصلاح مآوى الطوارئ وإدارة المراكز الجماعية. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، تلقت الأونروا تعهدات بمجموعها ١٨٩,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل ٤٦ في المائة من هدف نداء الطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة البالغ ٤١٤ مليون دولار. وكرّد فعل على التصعيد العسكري في عام ٢٠١٤، وجهت الأونروا النداء العاجل من أجل غزة بما مجموعه ٢٩٥ مليون دولار لتمكين الأونروا من تقديم المساعدات إلى المتضررين من الأعمال العدائية. وتلقت الأونروا تعهدات بلغ إجماليها ١٨٢,٩ مليون دولار، أو ٦٢ في المائة من الاحتياجات المطلوبة في نداء الطوارئ. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اضطرت الأونروا إلى تعليق برنامج المساعدات النقدية المقدمة من أجل دعم الإصلاحات وتقديم إعانات الإيجار لأسر اللاجئين الفلسطينيين في غزة. وخلال الأشهر الأخيرة، نظم المستفيدون واللجان الشعبية للاجئين مظاهرات متكررة خارج مكاتب الأونروا لتقديم الخدمات العوثية والاجتماعية احتجاجا على بطء وتيرة تنفيذ برنامج توفير مآوى الطوارئ، وربما يحدث مزيد من الاضطرابات الشعبية.

٢٤ - وأدى ٤ النزاع الكارثي الدائر في الجمهورية العربية السورية إلى اشتداد ضعف اللاجئين وما زال يهدد بتفكيك نسيج مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في البلد. وقد أوضحت الأونروا للفريق العامل أن جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الاثني عشر في الجمهورية العربية السورية تعرضت، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لضرر شديد من جراء النزاع أو آثاره. فحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المشردين داخل البلد نحو ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ، وبلغ عدد الموجودين منهم في مناطق يصعب الوصول إليها نحو

٤٨ ٠٠٠ لاجئ. وعلاوة على ذلك، ما زال القلق البالغ يساور الأونروا إزاء الحالة الإنسانية للمدنيين الـ ١٨ ٠٠٠، ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، الذين إما بقوا في مخيم اليرموك وإما فروا إلى المناطق المحيطة به في يلدأ وبييلا وبيت سحم في أعقاب القتال الضاري الذي اندلع بين الجماعات المسلحة والسلطات السورية في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت وتيرة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مخيم اليرموك متدنية للغاية، حيث لم يتسن القيام إلا بثلاث عمليات توزيع للمعونة على قاطنيه بنجاح في فترة ما بين كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير. ولئن أتيحت سبل إيصال المساعدات الإنسانية للأونروا وتمكنت من القيام بعمليات توزيع في ١٤ يوما في شهر آذار/مارس، فإن إمكانية إيصال تلك المساعدات داخل مخيم اليرموك لم تُتَح لها منذ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٥. غير أن الوكالة تمكنت من تقديم المعونة إلى المناطق المتاخمة لمخيم اليرموك في يلدأ وبييلا وبيت سحم والتضامن ٣٠ مرة في الفترة ما بين ١٣ نيسان/أبريل و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، حيث قدمت إلى آلاف المدنيين المشردين مجموعة واسعة من المساعدات الإنسانية، وإن كانت السلطات السورية قد علّقت سبل الوصول بغرض توزيع طرود الأغذية وأصناف المواد غير الغذائية منذ ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥. واعتبارا من ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، سُمح للوكالة بإنشاء مصحة مؤقتة في يلدأ للتعامل مع حالات الاشتباه في الإصابة بالتيفود، وكانت قد قدمت العلاج لما عدده ٥٤ مريضا خلال أربع بعثات منفصلة حتى ٣١ آب/أغسطس.

٢٥ - وتكاد آليات تكيف اللاجئين الفلسطينيين مع هذه الأوضاع تنحصر في الإقامة مع أسر مضيضة في مخيمات وتجمّعات أكثر أمانا، الأمر الذي يزيد من تفاقم أوجه ضعفهم القائمة. فقد ذكرت الأونروا أن ٩٥ في المائة من التعداد الكلي للاجئين الفلسطينيين الباقين في الجمهورية العربية السورية، والمقدّر بـ ٤٨٠ ٠٠٠ لاجئ، تلزمهم المساعدة التي تقدمها الوكالة. وواصلت الأونروا تنفيذ برنامجها الخاص بتقديم المساعدة الإنسانية في البلد عن طريق موظفيها الدوليين البالغ عددهم ١٨ موظفا والمحليين الذين يتجاوز عددهم ٣ ٥٠٠ موظف. ويشكّل الموظفون المحليون الركيزة التي تقوم عليها استجابة الأونروا، وهم يؤدون عملهم ببسالة وإصرار في ظل ظروف النزاع الجاري. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغ عدد القتلى من الموظفين المحليين ١٤ موظفا منذ اندلاع النزاع، وبلغ عدد الذين احتجزتهم السلطات السورية أو باتوا في عداد المفقودين ٢٦ موظفا. وتوفر العمليات التي تضطلع بها الأونروا في الجمهورية العربية السورية برنامجا بالغ الأهمية من برامج المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين لا تتوافر لهم سوى خيارات محدودة على صعيدي الملاذ الآمن والإغاثة، سواء داخل البلد أو خارجه. وقد تعطل اقتصاد البلد على نحو خطير من جراء انعدام الاستقرار والعنف، الأمر الذي يجعل من ممارسة أعمال توفير التمويل البالغ

الصغر هناك مهمة متزايدة الصعوبة ومحفوفة بالمخاطر. وفي ظل هذا الواقع، قلّص برنامج التمويل البالغ الصغر في الجمهورية العربية السورية عملياته وأغلق عدة فروع له. ويوجد في لبنان نحو ٤٥ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية، وإنّ بات الآن دخولهم إلى ذلك البلد مقيّدا بشدة في ظل زيادة القيود المفروضة على الحدود. واتصل حوالي ١٥ ٦٠٠ شخص من هؤلاء اللاجئين بالأونروا في الأردن. فهناك فلسطينيون فروا، مثلهم مثل السوريين، إلى الأردن هربا من تصاعد التراع والعنف في الجمهورية العربية السورية. غير أن الفلسطينيين، خلافا لنظرائهم السوريين، ممنوعون من دخول البلد، فمن يتّكّن منهم من دخول الأردن يكون معرّضا لإعادة القسرية لأسباب من بينها عدم تمتعه بالوضع القانوني. ولذلك فإن ٨٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن يعانون الآن الضعف ويعيشون في ظروف اجتماعية - اقتصادية هشة. ويحيط الفريق العامل علما ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)، ويهيب بالبلدان المجاورة أن تبقى حدودها مفتوحة للاجئين الفلسطينيين الفارين من الجمهورية العربية السورية، ويعرب عن شكره للبلدان التي تفعل ذلك. ويهيب أيضا بجميع الأطراف في التراع أن تلتزم باحترام وصون أمن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ذلك البلد وحيادها وطابعها المدني.

٢٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدرت الأونروا نداء طوارئ إقليميا لجمع مبلغ ٤١٥،٤ مليون دولار للأزمة السورية، وذلك ضمن إطار نداء الأمم المتحدة العام. وتغطي الخطة الاحتياجات اللازمة لأنشطة يُضطلع بها في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن الميزانية الإجمالية لعام ٢٠١٥، رُصد مبلغ ٣٢٩ مليون دولار لبرامج داخل الجمهورية العربية السورية، ومبلغ ٦٣،٥ مليون دولار لبرامج في لبنان، ومبلغ ١٦،٥ مليون دولار لبرامج في الأردن، ومبلغ ٦،٤ ملايين دولار للإدارة الإقليمية والاستجابة لحالات الطوارئ خارج ميادين العمل تلك. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، تلقت الأونروا، مقابل مجموع احتياجات ميزانية عام ٢٠١٥، تعهدات بالتبرع بمبلغ ١٥٤،٧ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٧،٣ في المائة من مجموع الاحتياجات. ويطرح نقص التمويل تحديات جسيمة للعمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا في المنطقة. وقد خفضت الوكالة عدد جولات المساعدة النقدية المقررة في الجمهورية العربية السورية من ست إلى ثلاث، مع إمكانية إجرائها مزيدا من التخفيضات ما لم تتلق على الفور التمويل اللازم. وفي لبنان حيث يواجه أيضا اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الجمهورية العربية السورية ظروفًا اجتماعية - اقتصادية هشة للغاية، أوقفت الأونروا تقديم المساعدة النقدية الخاصة بالمأوى لهؤلاء اللاجئين في تموز/يوليه ٢٠١٥، في

حين ستضطر إلى تقليص المساعدة النقدية الخاصة بالغذاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ما لم تتلق تمويلًا إضافيًا. وقد ارتفع في الوقت الراهن عجز التمويل الذي تعاني منه الأونروا إلى مستوى مقلق عند نسبة ٧٠ في المائة من المبلغ الذي طلبته في النداءات. وثمة إجهاد مماثل على صعيد الخدمات الأساسية، حيث تنشأ عن النزاع المحيط تكاليف إضافية، وبالأخص في ما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية والتعليم المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين. ويشكل ارتفاع التكاليف التشغيلية أيضًا عبئًا إضافيًا على صعيد تمويل حالات الطوارئ والتمويل الأساسي للوكالة في الجمهورية العربية السورية. فأحدث التقديرات المتاحة تشير إلى أن تكاليف الرعاية الصحية ارتفعت بنسبة ٦٠ في المائة وتكاليف التعليم بنسبة ٧٥ في المائة منذ بداية الأزمة. وما لم تقدّم تبرعات أخرى، فإن ثمة خطرًا شديدًا ينذر بحدوث زيادة كبيرة في مظاهر الحرمان الذي يعاني منه هؤلاء السكان الشديدي الضعف، كما ينذر بمزيد من زعزعة الاستقرار.

٢٧ - وقد أمدّت الوكالة أيضًا الفريق العامل بآخر ما استجد من معلومات عن الأوضاع والتحديات المالية التي تواجهها في لبنان. فقد أسفر النزاع العنيف الذي استمر في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على مقربة من مخيم نهر البارد للاجئين في شمال لبنان عن تدمير المخيم بأسره، مما خلّف ٢٧ ٠٠٠ من المشردين وعديمي المأوى. وكانت مهمة إعادة بناء مخيم نهر البارد ومساعدة المشردين من أكبر المهام التي اضطلعت بها الأونروا على الإطلاق. وما زال الكثير من المشردين يعيش في مساكن مؤقتة ويتلقى الدعم بإعانات الإيجار. وقد استجابت الجهات المانحة في الماضي بسخاء نسبي للنداءات الصادرة عن الأونروا لتقديم الدعم إلى مَنْ لا يزالون في حالة تشرد، إلا أن العجز في تمويل نداء إغاثة مخيم نهر البارد الصادر في عام ٢٠١٥ بلغ بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥ ما قيمته ٣,٣ ملايين دولار من ميزانية إجمالية متوقعة لعام ٢٠١٥ قدرها ٥,٣ ملايين دولار. والأونروا ملتزمة بتقديم المساعدة إلى الأسر المشردة إلى أن تنتهي عملية إعادة البناء بأكملها، وذلك رهنا بقيام الجهات المانحة بتوفير التمويل اللازم لذلك. وبسبب استمرار العجز في التمويل، تتواصل الأونروا مع المجتمعات المحلية وقيادات الفصائل السياسية الفلسطينية المحلية للاتفاق على سبل خفض تكاليف الخدمات المقدمة.

٢٨ - ويصل المبلغ الإجمالي اللازم لإعادة بناء المخيم إلى ٣٤٥ مليون دولار. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغ مجموع التعهدات المؤكدة ٢٠٦,٣ ملايين دولار. وينقسم مشروع إعادة البناء إلى ثماني مراحل أو "حزم". وبينما يكفي المبلغ المتبرّع به حتى الآن لتغطية تكاليف بناء الوحدات السكنية والتجارية والبنى التحتية المتصلة بها بالنسبة إلى الحزم

الأربع الأولى وثُلث الحزمة الخامسة من المشروع، إضافة إلى بناء خمس من ست مدارس ومركز صحي في مجَمع الأونروا، لا بد من جمع الفرق المتبقي البالغ ١٣٧ مليون دولار لإنجاز الحزم المتبقية، وهو ما يمثل نسبة ٤٠ في المائة من المبلغ الإجمالي اللازم. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، تسلّمت ١١٩ ٢ أسرة مفاتيح منازلها المعاد تشييدها في إطار الحزم ١ إلى ٤، وتمكّن ٥٦٩ شخصا من أصحاب المتاجر من العودة إلى محلاتهم. وعلى أساس المتاح حاليا من الأموال لإعادة البناء، من المتوقع أن تعود ٦٧٠ أسرة إلى منازلها في المخيم بحلول أوائل عام ٢٠١٧. ويشجع الفريق العامل الأونروا على مواصلة تنفيذ مبادراتها الشاملة لتحسين أوضاع المخيمات، والتي ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الأحد عشر الأخرى في لبنان، وهو مشروع يحظى بدعم من الحكومة. وفي هذا السياق، يشجع الفريق العامل الأونروا على مواصلة أنشطة التواصل مع الجهات المانحة لضمان توافر الموارد المطلوبة بشدة.

٢٩ - وقد تأثر لبنان، شأنه في ذلك شأن غيره من البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من ذلك البلد منذ منتصف عام ٢٠١٢. فقد ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية في لبنان من بضعة لاجئين في تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى نحو ٤٥ ٠٠٠ لاجئ في آب/أغسطس ٢٠١٥. ولا يزال هذا التدفق يفرض ضغوطا هائلة على عمليات الأونروا ويشكل تحديا كبيرا بالنسبة للوكالة، فهي كانت تواجه في الأصل صعوبة في الاستمرار في تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. واللاجئون الفلسطينيون القادمون من الجمهورية العربية السورية مشمولون بولاية الأونروا، وهم لا يتمتعون بإمكانية الحصول على خدمات الصحة العامة أو التعليم أو الإغاثة. وتقدم الأونروا إلى اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية نفس الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين أصلا في لبنان. أما غير ذلك من خدمات الدعم في حالات الطوارئ فإن الوكالة تقدمها متى أمكنها ذلك. وفي أحدث نداء عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، طُلب توفير مبلغ ٦٣,٥ مليون دولار لأنشطة الأونروا في لبنان، إلا أن ما تم التعهد به حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتجاوز مبلغ ٣٣ مليون دولار.

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كشفت دراسة استقصائية للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان أجرتها الأونروا بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت أن ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقراء وأن ٧ في المائة منهم يعانون الفقر المدقع. ولئن كان الفريق العامل يرحب بالتعديلات المدخلة على قانون العمل

والضمان الاجتماعي التي سبق أن وافق عليها البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٠، فإنه يحث السلطات اللبنانية على تنفيذ تلك التعديلات تنفيذاً كاملاً بإصدار المراسيم الضرورية لتبسيط إجراءات الحصول على تصاريح العمل وتيسير دخول العمال الفلسطينيين سوق العمل اللبناني، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٣١ - يعرب الفريق العامل عن بالغ قلقه إزاء العجز الكبير في تمويل الصندوق العام للوكالة في عام ٢٠١٥، ويقدر قيام المجتمع الدولي بحشد الجهود من أجل النجاح في سدّ العجز البالغ ١٠١ مليون دولار الذي يُتوقع أن تواجهه الوكالة، ومن ثمّ تمكينها من مواصلة تقديم خدمات التعليم إلى نحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في عام ٢٠١٥، ويؤكد من جديد أن الجمعية العامة والمجتمع الدولي مسؤولان، قبل كل شيء، عن كفالة مواصلة الوكالة تقديم خدمات ذات مستوى مقبول للوفاء بولايتها، كماً ونوعاً، وعن مواكبة التمويل لوتيرة تغيّر احتياجات اللاجئين وازدياد عددهم. ويحيط الفريق علماً بالتدابير الأخرى التي تتخذها الوكالة لخفض ميزانيتها، ويهيب بالدول الأعضاء كافة أن تستكشف السبل الكفيلة بتوفير تمويل إضافي للصندوق العام للوكالة.

٣٢ - ويعتقد الفريق العامل أن الأونروا ما زالت تضطلع بدور حيوي في تقديم المساعدة وتوفير فرص التنمية للاجئين الفلسطينيين، وفي المساهمة في تحقيق استقرار المنطقة وأمنها. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، لا بد من توفير تمويل كاف من بلدان متعددة، وفقاً للاحتياجات المتغيرة لمجتمع اللاجئين، وبما يتماشى ومستوى الخدمات المناظرة التي تقدمها السلطات المضيفة لمواطنيها، ولا بد كذلك من إيلاء الاعتبار الواجب للتطورات التي تؤثر على الأمن والأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية. وفي هذا الصدد، يرحب الفريق العامل بالجهود التي تبذلها الوكالة للاستفادة من الإصلاحات البرنامجية والإدارية واتباع استراتيجية متكاملة لتعبئة الموارد. ومع ذلك، يسلّم الفريق العامل بأن هذه الإصلاحات في حد ذاتها لن تكون كافية لحل مشاكل العجز التي تعاني منها الوكالة، الأمر الذي يتطلب أيضاً قيام الجهات المانحة بدور أكبر. ويساور الفريق العامل القلق أيضاً إزاء الأثر المزعزع للاستقرار في المنطقة الذي يمكن أن ينجم عن هذا العجز، في حال لجأت الوكالة إلى تنفيذ المزيد من التدابير التقشفية غير المرغّب بها شعبياً، في الوقت الذي تواجه فيه منطقة الشرق الأوسط أزمات متباعدة الشدة.

٣٣ - ويُشجع الفريق العامل الجمعية العامة على إبقاء الميزانية البرنامجية للوكالة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قيد الاستعراض بغية ضمان ألا تتعرض الوكالة لمزيد من الآثار التي تنال من قدرتها على تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، يدعو الفريق العامل الجمعية إلى مواصلة دعم تعزيز قدرات الأونروا الإدارية تماشياً مع تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن هذه المسألة (A/65/705). ويعرب الفريق العامل من جديد عن قلقه البالغ من أنه في حال لم تُوفّر موارد كافية للوكالة، ستعرض الإنجازات التي تحققت من الإصلاحات التي أجرتها الوكالة للخطر، كما ستعرض لخطر قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً، مع تعرض مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عمل الوكالة لآثار سلبية واسعة النطاق.

٣٤ - وينوّه الفريق العامل بالجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين كفاءتها ويحثها على مواصلة عملية الإصلاح الإداري التي تضطلع بها من أجل تعزيز قدرتها على استخدام الموارد بكفاءة وتنفيذ التغيير بهدف زيادة فعالية تقديم الخدمات للمستفيدين. ويُشجع الفريق العامل الأونروا أيضاً على مواصلة تنفيذ خططها لتعبئة الموارد من أجل تحقيق استدامة مالية أكبر، ويُرحب بوضع استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. ويحث الفريق العامل الأونروا على استكشاف جميع إمكانات إقامة الشراكات من أجل تقليص التكاليف. ولا بد من التزام الوكالة بتنفيذ خططها لتعبئة الموارد وتحقيق الكفاءة إذا ما أرادت حل مشاكلها المالية، ولا بد كذلك من التزام الجهات المانحة بمواصلة تحمل نصيبها من العبء.

٣٥ - وفي ضوء الظروف الإنسانية القاسية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، ينوّه الفريق العامل بالدور الإنساني الأساسي الذي تؤديه الأونروا في تخفيف معاناة اللاجئين والحد من أي تدهور آخر قد يلحق بأوضاعهم المعيشية، لا سيما في أوقات تصاعد الاضطرابات والأزمات. ويحث جميع الجهات المانحة المحتملة، التقليدية وغير التقليدية على السواء، على مضاعفة جهودها للاستجابة بشكل كامل لنداء الطوارئ الذي وجهته الوكالة لعام ٢٠١٥، ونداء جمع الأموال لتلبية احتياجات إعادة الإعمار في غزة نتيجة للأعمال العدائية التي اندلعت في منتصف عام ٢٠١٤.

٣٦ - ويُعرب الفريق العامل من جديد عن قلقه إزاء استمرار فرض القيود الصارمة على حركة موظفي الأونروا وبيع المساعدة الإنسانية دخولاً إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وخروجاً منها، وبين غزة والضفة الغربية، وداخل الضفة الغربية. ويدعو حكومة إسرائيل إلى منح الوكالة حرية الوصول غير المقيد ويشدد على ضرورة زيادة تبسيط عملية الموافقة التي تتم في إطارها عمليات الوكالة لنقل المواد الإنسانية إلى غزة، وعلى تيسير هذا الأمر في

الوقت المناسب. ويعرب الفريق العامل عن تأييده افتتاح مزيد من معابر غزة للسماح بتدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها دون عوائق، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٣٧ - ويثني الفريق العامل على المفوض العام وجميع موظفي الأونروا لما يبذلونه من جهود دؤوبة لكي تواصل الوكالة تقديم الخدمات العادية والطارئة في ظروف عمل بالغة الصعوبة. وبأسف الفريق العامل لوفاة ١٤ من موظفي الأونروا في الجمهورية العربية السورية منذ بداية النزاع، ولقتل ١١ من الموظفين في غزة خلال الأعمال العدائية التي اندلعت في منتصف عام ٢٠١٤. ويثني أيضاً على المفوض العام للجهود التي تبذلها الوكالة لجمع التبرعات، ولالتزامه بإقامة العلاقات مع الجهات المانحة، التقليدية وغير التقليدية، للحصول على التمويل الذي تحتاجه الأونروا، وإقامة علاقة تقوم على الثقة والشفافية مع السلطات المضيفة والجهات المانحة. ويعرب الفريق العامل عن سروره لزيادة التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام من عدد متزايد من الجهات المانحة غير التقليدية. وقد حثت اللجنة الاستشارية الأونروا، في التوصيات التي قدمتها في اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على مواصلة جهود تعبئة الموارد وعلى زيادة الإجراءات الرامية إلى إقامة شراكات مع الجهات المعنية الأخرى. كما حثت اللجنة الاستشارية الأونروا على مواصلة زيادة الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين وجمع موارد جديدة. ويُرحب الفريق العامل بالمؤتمر الرفيع المستوى الذي تناول موضوع "الأونروا في عامها الخامس والستين: استدامة التنمية البشرية لللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم" الذي عُقد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ويحث الدول الأعضاء على تنفيذ استنتاجات الاجتماع الخاص الذي عقدته مجموعة داعمي الأونروا في عام ٢٠١٣ في نيويورك.

٣٨ - ويدعو الفريق العامل إلى الإسراع بدفع ما تبقى من المبالغ التي تعهد المانحون بالتبرع بها للأونروا. ويحيط علماً أيضاً بأنه حتى يتسنى للوكالة تخطيط أنشطتها، من المهم التعجيل بسداد التبرعات التي تم التعهد بها، مقترنة إن أمكن بالتزامات بتقديم تبرعات لسنوات متعددة.

٣٩ - وما زال الفريق العامل يرحب بالإصلاحات المالية وزيادة الشفافية في الوكالة، مما يضع الأونروا في طليعة وكالات الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ التغيير. والأونروا هي إحدى الوكالات القلائل التي اعتمدت ممارسة صارمة لإقفال الحسابات الشهرية، وهي خطوة إلى الأمام نوّه بها مجلس مراجعي الحسابات.

٤٠ - ويلاحظ الفريق العامل مع القلق عدم توافر التمويل لمشاريع الوكالة، وهو التمويل الذي يشكل البوابة الثالثة التي تتلقى الوكالة التمويل من خلالها، إلى جانب الصندوق العام ونداءات الطوارئ. ويشجع جميع الحكومات على زيادة تمويلها لجميع البوابات. ويعرب الفريق العامل، على وجه الخصوص، عن جزعه إزاء عدم كفاية تمويل إعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان، وهو أكبر مشروع تضطلع به الوكالة. ويدعو الفريق العامل الجهات المانحة كافة، ومن بينها بلدان منطقة الشرق الأوسط، إلى تقديم دعمها الكامل لعمليات إعادة الإعمار والإغاثة إلى أن يعاد بناء المخيم بكامله، ذلك أن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن اللاجئين واستقرار لبنان والمنطقة.

٤١ - ويشكر الفريق العامل أيضاً موظفي الأونروا في الجمهورية العربية السورية على ما يبذلونه من جهود من أجل استمرار تقديم الخدمات وتنفيذ عمليات الأونروا رغم تعرضهم لآثار النزاع ولمخاطر شخصية كبيرة. ويعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. ويدين جميع أشكال العنف ضد هذا المجتمع الضعيف، ويشجع المجتمع الدولي على توفير أكبر قدر ممكن من التمويل لسد الاحتياجات الواردة في خطط استجابة الوكالة دعماً للاجئين الفلسطينيين داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها. ويدعو إلى توفير الإمدادات الإنسانية بانتظام واستمرار، ولا سيما الأغذية والأدوية، للمناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك مخيم اليرموك. ويناشد أيضاً جميع الأطراف في النزاع أن تحافظ على حياد مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية.

٤٢ - ويؤكد الفريق العامل من جديد أن المشاكل الإنسانية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون اليوم يجب معالجتها باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بما في ذلك مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فالخدمات التي تقدمها الأونروا توفر الحد الأدنى من الدعم اللازم لتمكين اللاجئين من أن يحيوا حياة صحية ومنتجة إلى حين إيجاد حل عادل ودائم لمحتهم. ويمكن أن يؤدي أي تخفيض للخدمات إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ويعرب الفريق العامل عن الأمل في ترجمة التأييد الدولي للأونروا، الذي تجسده الجمعية العامة سنوياً في قراراتها التي تقر فيها بأهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة، إلى دعم مالي أكبر تقدمه قاعدة أوسع من الدول الأعضاء المانحة لكفالة استمرار عمل الوكالة استناداً إلى أساس مالي سليم.

٤٣ - ويبحث الفريق العامل جميع الحكومات بقوة على مراعاة الاعتبارات السالفة الذكر لدى تقرير مستوى تبرعاتها للأونروا لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ومرة أخرى، فإن الفريق العامل:

(أ) يبحث الحكومات التي لم تقدم بعد تبرعات إلى الأونروا، ولا سيما إلى صندوقها العام، على أن تفعل ذلك بشكل منتظم، ويلاحظ مع القلق التدابير التي تتخذها الأونروا للحد من العجز في تمويلها لعام ٢٠١٥؛

(ب) يبحث الحكومات التي لم تقدم إلا تبرعات صغيرة نسبياً أو تبرعات لا تواكب تزايد الاحتياجات، على رفع مستوى دعمها؛

(ج) يبحث الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية إلى الصندوق العام وميزانية الطوارئ للأونروا على مواصلة تقديم تلك التبرعات في الوقت المناسب والسعي إلى زيادتها؛

(د) يبحث الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية إلى الصندوق العام وميزانية الطوارئ للأونروا وخفضت مساهماتها أو أوقفتها في الآونة الأخيرة على استئناف تقديم دعمها للوكالة؛

(هـ) يبحث الحكومات التي دأبت على إبداء اهتمام خاص برفاه اللاجئين الفلسطينيين، سواء في المنطقة أو خارجها، على تقديم التبرعات للأونروا أو زيادة تبرعاتها الحالية، لا سيما إلى الصندوق العام للأونروا؛

(و) يبحث جميع الحكومات الأعضاء في جامعة الدول العربية على الوفاء بالتزامها بتحقيق هدف تقديم نسبة ٧,٨ في المائة من المساهمات المقدمة إلى الميزانية الأساسية للأونروا (الصندوق العام) واستدامة تلك النسبة، وبنوّه بالزيادة الأخيرة في مساهماتها الإجمالية؛

(ز) يبحث الحكومات على تمويل كامل ميزانية الصندوق العام للأونروا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حتى يتسنى الحفاظ على القيمة الحقيقية للتبرعات المقدمة إلى الوكالة ولكي لا يؤدي دعم الجهات المانحة للمشاريع ذات الصلة بالطوارئ والمشاريع الخاصة، بأي حال، إلى خفض التبرعات المقدمة للصندوق العام؛

(ح) يبحث الحكومات المانحة على أن تقدم، حيثما أمكن، تمويلاً متعدد السنوات ذا حجم أكبر، ليتسنى للأونروا تخطيط أنشطتها على نحو أفضل؛

- (ط) يشجع جميع الدول الأعضاء على النظر بصورة إيجابية في تقرير الأمين العام (A/67/365) وجميع القرارات المتعلقة بتمويل الأونروا بهدف التصدي لحالات العجز المتكررة في الميزانية وتقديم الدعم الكافي للعمل الحيوي الذي تضطلع به الوكالة؛
- (ي) يحث جميع الحكومات على الاعتراف بأن الأونروا قد أجرت إصلاحات هامة وسوف تواصل تحديد وتنفيذ تدابير احتواء التكاليف، متى أمكن ذلك، دون التضحية بجودة خدماتها الأساسية؛
- (ك) يؤكد ضرورة تحديد مصادر التمويل المحتملة للوفاء بالتزامات الأونروا فيما يتعلق بتعويض الموظفين عن إنهاء الخدمة.
-